بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات المؤتمر التاسع عشر لعلم النفس
في مصر والمؤتمر العربي الحادي عشر
في الفترة من ٢٧- ٢٩ يناير ٢٠٠٣

عقدت الجمعية المصرية للدراسات النفسية وكلية الآداب جامعة القاهرة المؤتمر السنوي التاسع عشر لعلم النفس فى مصر والمؤتمر العربى الحادى عشر لعلم النفس فى رحاب كلية الآداب فى الفترة من ٢٧ – ٢٩ يناير ٢٠٠٣ بعنوان: "علم النفس فى خدمة المجتمع" وذلك تحت رعاية أ.د. نجيب الهلالى جوهر رئيس الجامعة. وقد أشاد بالمؤتمر أساتذة علم النفس والباحثين المصريين والعرب الذين حضروا فعالياته على مدار الأيام الثلاثة، سواء من حيث التنظيم العام أو تنظيم الجلسات وصرامة الالتزام بمواعيد الجلسات والندوات التى شهدت نقاشاً علمياً خصباً ومثمراً عكس الترابط والتواصل بين الباحثين والعلماء من ناحية وبينهم وبين قضايا مجتمعهم ومشكلاته من ناحية أخرى، بما يعكس الحاجة الملحة لمزيد من توظيف علم النفس فى خدمة المجتمع المصرى خاصة والعربى عامة.

وفيما يلى أهم التوصيات التى تمخضت عن فعاليات هذا المؤتمر:

أولاً: التوصيات الخاصة بالمحاور العشرة للمؤتمر:

(١) رعاية الموهوبين والمبدعين:

أ- نشر الوعى على المستوى المجتمعى والإعلامى بأهمية الإبداع وضرورة تنميته من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة تفعيل دور الجامعة والمدرسة.

ب- اهتمام مراكز البحوث النفسية بتدريب الكوادر المؤهلة لتنمية الاستعدادات والقدرات الخاصة بالموهبة والإبداع.

ج- توظيف الاختبارات الإبداعية فى اختيار الموهوبين والمبدعين فى مجالات ومناحى الأنشاط المختلفة.

د- تنمية الاتجاهات النفسية نحو الإبداع والوعى به لدى المسئولين فى مواقع الإنتاج المختلفة.

هـ- تشجيع التأليف المبسط فى مجال الإبداع، لتوضيح الأسس النفسية للإبداع والموهبة فى المجالات العلمية والفنية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن مفهوم الإبداع.

و- العناية بموضوع الارتقاء والنمو النفسى الإبداعى وإجراء أبحاث متنوعة فى هذا الموضوع تغطى جوانبه، حرصاً على الكشف المبكر لهذه الموهبة وإمكان تنميتها ومواجهة العقبات التى تعترض مسار هذا النمو.

(٢) علم النفس الاجتماعى وإدارة الأزمات:

أ- الاهتمام البحثى بموضوع الكوارث والأزمات وكيفية إدارتها على المستوى القبلى من خلال إعداد الأفراد لكيفية التعامل مع الأزمة أو الكارثة وما يترتب عليها من مخاطر قبل حدوثها وتقليل عنصر المفاجأة، أو على مستوى التعامل معها بعد حدوثها وتأهيل الأفراد التأهيل النفسى المناسب لها بتقليل آثار الضغوط النفسية التى يتعرضون لها.

ب- إدراج هذا الموضوع ضمن مقررات علم النفس سواء فى مرحلة الليسانس أوالدراسات العليا.

(٣) رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة:

أ- ضرورة توسيع قاعدة ذوى الاحتياجات الخاصة التى تحتاج إلى البحث والدراسة وعدم الاقتصار على المتأخرين عقلياً فقط.

ب- العناية ببرامج التدخل والرعاية التى تقدم لذوى الاحتياجات الخاصة وتدريب كوادر الاخصائيين النفسيين العاملين فى هذا المجال تدريباً علمياً وعملياً يتناسب مع متطلبات العمل ومع التطور الهائل الذى حدث فى برامج التدخل والرعاية على المستوى العالمى.

ج- الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث العلمية الجادة التى تتولى بعض الجهات المعنية تنفيذها بإشراف أساتذة متخصصين لتقييم جدوى دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى المدارس العادية أم الإبقاء عليهم فى المدارس الخاصة بهم.

(٤) واقع الخدمات النفسية:

أ- تكوين لجنة للاتصال بوزارة الشئون الاجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة والأمومة بشأن تكوين كادر مستقل للاخصائيين النفسيين العاملين بوزارة الشئون الاجتماعية، وتعزيز إدخال الخدمة النفسية بها.

ب- تكوين لجنة أخرى لدراسة تعزيز إدخال الخدمات النفسية فى مجال الصناعة والعمل، وبلورة الجوانب التى تحتاج إلى خدمات فى هذا المجال.

ج- العناية بتدريب الاخصائيين النفسيين العاملين فى كافة المجالات التطبيقية (المدارس والمصانع والمستشفيات... إلخ) تدريبا علميا وعمليا مناسبا يؤهلهم لحسن أدائهم لعملهم. وذلك من خلال دورات مستمرة وطويلة المدى.

(٥) مشكلات الأسرة والطفل:

أ- ضرورة التدخل الإيجابى والفعال لمواجهة بعض الظواهر السلبية للطفولة والأسرة فى مجتمعنا مثل أطفال الشوارع والزواج العرفى والطلاق والتفكك الأسرى. فهذه الظواهر أصبحت مهددة لتماسك الأسرة المصرية ومن ثم المجتمع بأسره. لذلك يجب عدم التوقف عند رصد هذه الظواهر فقط والوقوف على نسب انتشارها وأسبابها ومترتباتها... إلخ، بل يجب التدخل ببرامج إرشادية وعلاجية يتم التنسيق فيها بين الجهات البحثية والرسمية المعنية حتى يتم مواجهتها مواجهة فعالة.

ب- إعطاء العناية الكافية للمشكلات المنهجية فى دراسات الطفولة من خلال تطوير المناهج البحثية المناسبة لكل مستوى عمرى وكذلك أدوات وأساليب البحث وجمع البيانات.

(٦) علم النفس والصحة:

أ- الاتصال بوزارة الصحة والتنسيق معها لتوفير كادر وظيفى خاص بالاخصائى النفسى الإكلينيكى، وذلك لأنه يقوم بمهام كثيرة فى مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية دون أن يكون له كادر وظيفى خاص به.

ب- ضرورة إعادة النظر فى القوانين واللوائح المنظمة لممارسة العلاج النفسى ومنح التراخيص اللازمة لممارسة المهنة وفقاً لشروط موضوعية وعلمية دقيقة وقابلة للتنفيذ.

ج- العناية بتدريب الاخصائيين النفسيين الإكلينيكيين العاملين فى وزارة الصحة وتشجيعهم على الحصول على درجات علمية أعلى خاصة ذات الطابع المهنى المتخصص بما يعين على أدائهم لوظائفهم بأفضل صورة ممكنة.

د- التنسيق مع وزارة الصحة لتدبير الأماكن والمؤسسات التى تصلح لتدريب المتخصصين فى علم النفس والراغبين فى الحصول على تراخيص لممارسة العلاج النفسى بحيث يكون تحت إشراف متخصصين فى علم النفس وفى الطب النفسى.

ه- تعميق الدعوة إلى إجراء البحوث المشتركة بين المتخصصين فى علم النفس والعلوم الطبية من أجل رفع مستوى الخدمات التى تقدم للمرضى والعناية بالصحة النفسية والجسمية للمواطنين.

(٧) علم النفس والتربية:

أ- السعى لجعل تدريس مادة علم النفس فى الثانوية العامة إجبارياً نظراً لأهمية هذه المادة فى بناء الطالب المصرى وتنمية قدراته ومهاراته الشخصية والاجتماعية والمعرفية.

ب- وضع توصيف شامل لمهنة الاخصائى النفسى المدرسى، حتى يؤدى أدواره المنوط القيام بها على أسس علمية محددة لا تتداخل مع غيره من زملائه العاملين مثل مدرسى علم النفس والاخصائيين الاجتماعيين.

ج- تكوين لجنة علمية فنية من أساتذة علم النفس لمتابعة عمليات التدريب المهنى للمدرسين والاخصائيين النفسيين والتربويين العاملين فى المدارس، والإشراف على تطوير الكتب الخاصة بعلم النفس لمواكبة التطورات العلمية فى التخصص.

(٨) علم النفس ومشكلات الإدمان:

أ- وضع استراتيجية محددة المعالم لمواجهة ظاهرة تعاطى المخدرات والوقاية منها يتم من خلالها التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات العلمية فى الجامعات ومراكز البحوث العلمية وكذلك الجهات التنفيذية.

ب- توجيه الباحثين المعنيين بمشكلة تعاطى المخدرات بضرورة العناية بالإجراءات المنهجية فى بحوثهم ومراعاة الاعتماد على البيانات الحديثة فيما يتعلق بالانتشار سواء على المستوى العالمى أو المحلى والإقليمى وتوجيه الاهتمام البحثى بمجال الأمراض والاضطرابات النفسية المرتبطة بالإدمان.

(٩) تنمية الإمكانات البشرية:

أكد المتحدثون فى هذه الجلسة أهمية التركيز على الجانب الإيجابى من الشخصية، وتفعيل ما يسمى بعلم النفس الإيجابى وكذلك إبراز دور التدريب الذاتى للباحثين والتدريب المنظم لتنمية إمكاناتهم البحثية، حتى يقوموا بالدور المنوط بهم فى تنمية القدرات والمهارات البشرية للأفراد فى كافة المجالات التطبيقية، وبخاصة مهارات القيادة والإدارة.

(١٠) مشكلات البحث العلمى فى علم النفس فى العالم العربى:

أ- العناية بمشكلة ترجمة المصطلحات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية لتوحيد الترجمات المستخدمة من أجل تحقيق التواصل الأمثل بين الباحثين.

ب- الاهتمام بإعداد الاختبارات والمقاييس النفسية ونشرها بالصورة المناسبة بدلاً من طرحها فى المكتبات العامة، على أن تتولى الجمعية المصرية للدراسات النفسية

الإشراف على هذا الموضوع ومتابعته فى ضوء وضع بعض الضوابط والأسس التى تعين على حسن تنفيذه.

ج- المطالبة بتوفير الحد الأدنى من تجهيزات المعامل للجامعات وكذلك أدوات البحث العلمى والفحوص حتى يمكن القيام بالعملية التعليمية والبحوث العلمية بشكل يتناسب مع التطورات العلمية الكبيرة التى حدثت على المستوى العالمى.

د- العمل على تطوير أكثر من قاعدة للمعلومات والبيانات الخاصة بالبحوث والدراسات النفسية وكذلك الإحصاءات والمقاييس ودعم المحاولتين الجادتين اللتين قامت بهما الجمعية المصرية للدراسات النفسية ورابطة الاخصائيين النفسيين المصرية حتى يتحقق التواصل العلمى بين الباحثين العرب على المستوى الأمثل والعمل على تضمين الرسائل العلمية فى هذه القواعد جنباً إلى جنب مع البحوث والمؤلفات النظرية.

ه- السعى لتقديم بعض دبلومات الدراسات العليا فى الجامعات، الأول لإعداد الاخصائى النفسة المدرسى والثانى لإعداد الاخصائى النفسى المهنى والثالث لإعداد الاخصائى النفسى الإكلينيكى والرابع لإعداد الاخصائى النفسى التربوى وغيرها من الدبلومات بطريقة تساعد على التكامل بين هذه الأدوار المتعددة للاخصائى النفسى وعدم التداخل فيما بينها على أن تكون هذه الدبلومات شرطاً من شروط الحاق الخريج بالعمل فى الجهات المعنية، وذلك بالتنسيق مع الجامعات التى تقوم بمنح هذه الدبلومات وجهات العمل المختلفة الحكومية وغير الحكومية.

و- تفعيل الندوات العلمية الدورية على مدار العام وحث الأساتذة والباحثين على ضرورة المشاركة الفعالة فيها سواء تلك التى تقوم بها الجمعية المصرية للدراسات النفسية أو رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية.

ز- توجيه الاهتمام ببعض مجالات البحث النفسى التى لم تلق عناية كافية من الباحثين حتى الآن مثل مجالات علم النفس السياسى وعلم النفس الجنائى وعلم النفس المعرفى وعلم النفس العسكرى.

ح- وضع خريطة لأولويات المشكلات البحثية التى يجب أن يوجه إليها اهتمام الباحثين سواء فى الرسائل الجامعية أو بحوث الترقيات بما يتناسب مع مشكلات مجتمعنا وكيفية المساهمة فى إيجاد حلول علمية جادة على أن تتولى الجمعية المصرية للدراسات النفسية ورابطة الاخصائيين النفسيين تحديد هذه اللجنة، والتى تتولى بدورها تحديد أولويات المشكلات البحثية فى مجتمعنا.

ط- الاهتمام بالترجمة ومطالبة المجلس الأعلى للجامعات بجعلها ضمن متطلبات الترقية إلى وظيفتى أستاذ مساعد وأستاذ.

ي- الالتزام الأساتذة بتخصصاتهم الدقيقة سواء فى التدريس أو الإشراف الجامعى حتى تتحقق الفائدة المرجوة بالشكل المناسب.

ك- الاهتمام بالبحوث العلمية المشتركة التى يقوم بها فرق بحثية من تخصصات بينية والسعى لإيجاد دعم لها حتى تتم على مستوى يخدم قطاعات عريضة من المجتمع.

ثانياً: التوصيات العامة:

(١) تكوين جمعية عربية لعلم النفس أو اتحاد عربى على غرار الجمعيات العلمية العربية فى التخصصات الأخرى، وذلك لتيسير تبادل الخبرات العلمية بين الباحثين والعلماء العرب وتطوير الأداء العلمى والأكاديمى فى مجالات التدريس والبحث العلمى وتقديم الخدمات النفسية لكافة الجهات المعنية.

(٢) تكوين لجان فرعية لاستخلاص أهم نتائج الدراسات والبحوث التى قدمت فى المؤتمر وأهم التوصيات التى يمكن الاستفادة منها فى المجال التطبيقى، وإرسال كل مجموعة منها إلى جهة الاختصاص، وذلك تحقيقاً لمبدأ السعى لحل كافة مشكلات المجتمع المصرى وتنميته.

(٣) أن تتولى لجان القطاع تحديد المواد التى تقوم أقسام علم النفس بتدريسها، والمواد الأخرى التى تدرس فى الأقسام التى يجب تدريسها من قبل أساتذة علم النفس، وذلك لفض الاشتباك مع الأقسام والكليات الأخرى التى تقوم بتدريس مواد علم النفس، فمثلاً يقوم قسم الصناعات الغذائية فى إحدى الكليات بتدريس مادة علم النفس الصناعى، والأمر نفسه فى كليات الطب والتجارة والإعلام... إلخ.

(٤) توحيد اللوائح الدراسية فى أقسام علم النفس بكليات الآداب فى الجامعات المصرية والعربية، وكذلك لوائح أقسام علم النفس التعليمى والصحة النفسية بكليات التربية.

(٥) اقتراح إنشاء مركز قومى مصرى للبحوث النفسية على غرار المراكز البحثية الأخرى المماثلة، وذلك للمساهمة فى دراسة المشكلات النفسية التى يعانيها المجتمع الآن دراسة واسعة النطاق مثل المخدرات والعنف والعدوان وكافة أشكال الجرائم التى بدأت تتفشى فى المجتمع واقتراح الحلول المناسبة للتصدى لهذه المشكلات على المستوى الوقائى والإرشادى والعلاجى.

(٦) معاودة المحاولة الجادة لإنشاء نقابة للاخصائيين النفسيين وتكوين لجنة من الجمعية المصرية للدراسات النفسية ورابطة الاخصائيين النفسيين المصرية لتولى القيام بهذه المحاولة.

(٧) اقتراح أن ينتقل المؤتمر إلى الدول العربية الأخرى فى بعض السنوات حتى يتم تفعيل هذا الملتقى العلمى على المستوى العربى وتحقيق التواصل المباشر بين الباحثين العرب فى مختلف الأقطار العربية الشقيقة، وأن يدعم المؤتمر من قبل بعض المنظمات العربية مثل جامعة الدول العربية أو المجلس العربى للطفولة والأمومة... إلخ.

(٨) اقتراح عمل تشعيب للتخصصات النوعية لعلم النفس داخل الجمعية المصرية للدراسات النفسية.

(٩) التصدى للأفراد غير المتخصصين فى علم النفس والذين يقومون بأداء بعض أدوار الاخصائى النفسى وهم غير مؤهلين لذلك سواء فى مجالات الفحص النفسى أو الإرشاد والعلاج النفسى.